المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

المؤشـــــــر

العدد السابـــع والعشـرون

النصـف الأول سبتمبـــــر 2024

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

تقرير النصف الأول من شهر سبتمبر 2024

في هذا العدد:

- سبها.. وفاة شخصين وإصابة 33 آخرين نتيجة الأمطار الغزيرة واستنفار الحكومتين
- قتلى باشتباكات الخمس والتوتر يعود للزاوية مع اجتماع للجنة (5+5) العسكرية
- ليبيا تشارك في ملتقيات اقتصادية في الصين وتركيا وتستعد لآخر في إيطاليا
- المصرف المركزي يؤكد عودة حالته الطبيعية والبعثة الأممية تسعى لحل الأزمة
- المنفي يُجري مباحثات مع الرئيس الصيني على هامش منتدى التعاون بالصين
- خوري تواصل لقاءاتها مع الفاعلين المحليين والإقليميين لحل الأزمة الليبية
- خفر السواحل يعترض 64 مهاجراً وحبس 9 أشخاص بتهمة الإتجار بالبشر
- المصرف المركزي: 2.7 مليار دولار عجزاً في النقد الأجنبي حتى أغسطس
- عام على كارثة درنة.. التعافي مازال بعيداً وشفافية الإعمار غائبة
- قضية اغتيال البيدجا.. آمر فرقة الإسناد ومعاونه خلف القضبان

فهرس المحتويات

المقدمة 4

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري 5

1. التشكيلات المسلحة 6

داخلية الدبيبة تواصل إبعاد التشكيلات المسلحة عن المقار الحكومية 6

2. المواجهات الأمنية والعسكرية 7

قتلى باشتباكات الخمس والتوتر يعود للزاوية مع اجتماع للجنة (5+5) العسكرية 7

قضية اغتيال البيدجا.. آمر فرقة الإسناد ومعاونه خلف القضبان 9

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود 10

خفر السواحل يعترض 64 مهاجراً وحبس 9 أشخاص بتهمة الإتجار بالبشر 10

تونس تمدد العمل بقرار إقامة منطقة عازلة على الحدود مع ليبيا والجزائر 11

مجلس الأمن سيجدد تفويض تفتيش السفن قبالة سواحل ليبيا في سبتمبر 12

4. التسليح والتدريبات العسكرية 13

قادة بحريات دول "5+5 دفاع" يجتمعون في طرابلس لبحث الأمن البحري 13

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 15

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية 16

ليبيا تشارك في ملتقيات اقتصادية في الصين وتركيا وتستعد لآخر في إيطاليا 16

مذكرة تفاهم ليبية لتنفيذ مشروع طريق مع مصر وتشاد 19

2. المؤسسة الوطنية للنفط 19

مع تواصل إغلاق الموانئ.. استمرار تراجع صادرات النفط الليبية 19

وزير الطاقة التركي: أنقرة مهتمة بعرض ليبي للتنقيب البحري 21

3. المصرف المركزي 22

المصرف المركزي يؤكد عودة حالته الطبيعية والبعثة الأممية تسعى لحل الأزمة 22
المصرف المركزي: 2.7 مليار دولار عجزاً في النقد الأجنبي حتى أغسطس 25
ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي 27
1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية **28**
سبها.. وفاة شخصين وإصابة 33 آخرين نتيجة الأمطار الغزيرة واستنفار الحكومتين 28
عام على كارثة درنة.. التعافي مازال بعيداً وشفافية الإعمار غائبة 29
2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية **31**
خوري تواصل لقاءاتها مع الفاعلين المحليين والإقليميين لحل الأزمة الليبية 31
تواصل جهود السفراء والمسؤولين الأجانب لفك الجمود السياسي الليبي 32
رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 35
1. اللقاءات والتصريحات الرسمية **35**
الباعور يجري لقاءات على هامش منتدى التعاون بالصين 35
المنفي يُجري مباحثات مع الرئيس الصيني على هامش منتدى التعاون بالصين 37
2. السياسات والقرارات **38**
تدشين مبنى السفارة الليبية الجديد في أديس أبابا 38
خامساً: مختارات 39
1. شخصية العدد **39**
ونيس محمد القذافي.. آخر رؤساء وزراء العهد الملكي 39
2. مقال العدد **40**
المسكوت عنه بين مصر وتركيا..سامح راشد 40

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي

الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الأول من شهر سبتمبر 2024، أبرزها: إصدار مصرف ليبيا المركزي بياناً، أكد فيه عودته إلى حالته الطبيعية، وأن جميع الأنظمة قد تم إصلاحها بشكل آمن، وأن عملياته قد استأنفت بكامل طاقتها وفي بيان آخر، أكد المصرف أن الأخبار المتداولة حول توقف مصارف أجنبية عن التعامل معه، هي أخبار مضللة وعارية عن الصحة. وأعلن المصرف المركزي إنهم نجحوا في إعادة الاتصالات مع البنوك والمؤسسات المالية الدولية. وأعلن ممثلا مجلسي النواب والأعلى للدولة، في مشاورات ترعاها البعثة الأممية، استمرار المشاورات وتوسيعها.

من جانبها أعربت البعثة الأممية عن أسفها لكون الطرفين لم يتوصلا بعد إلى اتفاق نهائي. كما كشفت وكالة بلوم بيرغ الأمريكية، عن تقارب ملحوظ بين مصر وتركيا لحل أزمة المصرف المركزي، حيث تضغطان على الحكومتين المتنافستين في ليبيا للتوصل إلى اتفاق، من شأنه أن يساعد في إنهاء الحصار النفطي.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود.

أما التطورات التي تنخرط فيها القوى الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. التشكيلات المسلحة

داخلية الدبيبة تواصل إبعاد التشكيلات المسلحة عن المقار الحكومية

وفق اتفاق بين حكومة الوحدة الوطنية برئاسة " عبد الحميد الدبيبة " وكبار التشكيلات المسلحة بالعاصمة طرابلس، تواصل السلطات الأمنية الرسمية عمليات تسلم وتأمين المقار التابعة للدولة في عموم العاصمة. وكان الدبيبة قد شكّل لجنة عليا للترتيبات الأمنية، برئاسة وزير الداخلية "عماد الطرابلسي"، تستهدف إبعاد التشكيلات المسلحة عن تأمين المنشآت، وتضم 16 عضواً، من بينهم رئيس جهاز الأمن الداخلي ومعاون رئيس الأركان العامة بقوات الغرب الليبي ووكيل وزارة العدل لشؤون الشرطة القضائية ومندوب عن إدارة الاستخبارات العسكرية بوزارة الدفاع.

وأنيط باللجنة الإشراف على سحب وعودة جميع الأجهزة والألوية الأمنية والعسكرية إلى مقارها الرسمية، وحصر جميع المباني والمقار العامة والمواقع الخدمية والإنتاجية والمقار التابعة للشركات العامة المسيطر عليها أو الواقعة تحت حماية جهات غير تابعة لوزارة الداخلية واستلامها بشكل فوري، بالإضافة إلى حصر الممتلكات الخاصة التي جرت السيطرة عليها من قبل أفراد أو جهات غير رسمية وتسليمها لملاكها بالتنسيق مع الجهات المختصة. كما شمل قرار الدبيبة إخلاء جميع الشوارع والميادين والبوابات من أي تشكيلات أو مظاهر مسلحة غير تابعة لوزارة الداخلية، وحصر السجون وإخضاعها للجهات المختصة وفقاً للتشريعات النافذة.

وخلال الأسبوع التالي للقرار، أعلنت اللجنة العليا للترتيبات الأمنية وضع يدها على عدد من المقار في بلدية طرابلس، لبدء تأمينها بعناصر بديلة للتشكيلات المسلحة، تنوعت ما

بين فنادق شهيرة وميناء طرابلس البحري ومبنى ديوان عام المحاسبة ومقر رئاسة مجلس الوزراء بطريق السكة ووزارة المالية، بالإضافة إلى مبنى شركة بريد ليبيا بشارع الزاوية ومبنى الإذاعة بشارع النصر.

وكانت اللجنة العليا للترتيبات الأمنية قد استعرضت خلال اجتماعها الثالث، جانباً من عملية إخلاء المقار في بلديتي حي الأندلس وطرابلس المركز، مشيرةً إلى أن المقار التي تسلمتها بلغت 66 منشأة حتى الآن. ونوهت اللجنة إلى أنها ستواصل عملية إخلاء باقي المقار في البلديات الأخرى، ووضع الحلول للمعوقات كافة التي تعترض تنفيذ هذه الأعمال. وسبق للطرابلسي القول، في نهاية أغسطس الماضي، إن تأمين وحماية جميع المؤسسات داخل العاصمة طرابلس سيكون مهمة قوات الشرطة فقط، وإن الأجهزة الأمنية ستعود لمعسكراتها الرئيسية. في إشارة إلى الميليشيات المسلحة التي كانت تضطلع بمهمة تأمين المقار الحكومية منذ اندلاع ثورة 17 فبراير عام 2011. وكانت غالبية هذه المقار تحت سيطرة جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وجهاز دعم الاستقرار.

2. المواجهات الأمنية والعسكرية

قتلى باشتباكات الخمس والتوتر يعود للزاوية مع اجتماع للجنة (5+5) العسكرية

قُتل شخصان وأصيب 3 آخرين خلال الاشتباكات التي شهدتها منطقة سوق الخميس البخارية بمدينة الخمس، وفق ما أعلنه الناطق باسم بلدية الخمس. كما أعلن جهاز الطوارئ والإسعاف، حالة الطوارئ في المدينة، وحذر السكان من الاقتراب من موقع الاشتباكات. وأضاف، أنه " ورد بلاغ إلى غرفة العمليات المركزية 191 من فرع جهاز الاسعاف

والطوارئ الخمس، بوجود قتيلين في حصيلة أولية نتيجة الاشتباكات التي تشهدها منطقة سوق الخميس البخارية بمدينة الخمس، مما استوجب " إعلان حالة الطوارئ بالمدينة ودعم فرعي الخمس وسوق الخميس بالفروع القريبة من المدينة لدعم المواطنين وتحسبا لأي طارئ ". هذا وكان شهود عيان قد أفادوا أن أحد أفراد عائلة " البكوش " من سكان منطقة التحلية في الخمس، قام بقتل شخصين من قوة الدعم والسيطرة أثناء محاولتهم دخول منزله، وبحسب منصة ليبيا برس، " اندلعت اشتباكات مسلحة بالقرب من مساكن المحطة البخارية بمدينة الخمس على خلفية الحادث ".

وبينما اجتمعت اللجنة العسكرية الليبية (5+5) مجدداً، عاد التوتر الأمني إلى مدينة الزاوية، غرب العاصمة طرابلس، عقب اشتباكات بين التشكيلات المسلحة.

ووفق ما أفادت وكالة الأنباء الليبية، في 7 سبتمبر 2024، فإن لجنة 5+5 المشتركة بين قوات غرب وشرق البلاد، عقدت اجتماعاً جديداً في مقرها الدائم بمدينة سرت. وكانت اللجنة المعنية بتثبيت الهدنة، التي تم التوصل إليها عام 2020 برعاية الأمم المتحدة، قد اجتمعت الشهر الماضي بسرت، بمشاركة القائم بأعمال رئيس البعثة الأممية "ستيفاني خوري". وتجاهلت حكومة الوحدة الوطنية الاشتباكات المسلحة بين التشكيلات بمدينة الزاوية، في 6 سبتمبر. وانتقدت وسائل إعلام محلية تجاهل وزارة الدفاع والداخلية بحكومة الدبيبة ما يحدث من "فوضى أمنية" داخل الزاوية. وأشارت إلى اندلاع اشتباكات بين عناصر تابعة لـ "الكابوات" بمدينة الزاوية وعناصر تابعة لآمر قوة الإسناد الأولى بالزاوية ونائب رئيس جهاز مكافحة التهديدات الأمنية "محمد بحرون" الملقب بالفار، على خلفية مقتل أحد عناصر التشكيلات.

قضية اغتيال البيدجا.. آمر فرقة الإسناد ومعاونه خلف القضبان

أعلن مكتب النائب العام، حبس آمر فرقة الإسناد الأولى وأحد معاونيه بتهمة ضلوعهما في اغتيال " عبد الرحمن ميلاد " المعروف بالبيدجا، احتياطياً على ذمة التحقيق. وأعلن مكتب النائب العام، في 6 سبتمبر 2024، امتثال آمر فرقة الإسناد الأولى لإجراءات بحث واقعة قتل عبد الرحمن ميلاد. وقال المكتب في بيان مقتضب، إن آمر فرقة الإسناد الأولى امتثل طوعًا لسماع أقواله من قبل مأمور الضبط القضائي المكلف، وعرض نتائج الاستدلال على سلطة التحقيق.

وكانت النيابة العامة وجهت في 4 سبتمبر، وزارة الداخلية بضبط 3 مشتبه بهم في حادثة مقتل البيدجا. وقال مكتب النائب العام، إن مأمور الضبط القضائي استمع لأقوال أحد المشتبه بهم بعد أن سلم نفسه طوعًا، وأمر بضبط الثلاثة المشتبه بهم، بعدما أثبت البحث ضلوعهم في الجريمة.

وفي 3 سبتمبر، أعلنت النيابة العامة التّوصل إلى مشتبهين بتورطهما في مقتل آمر الكلية البحرية، ووجهت الداخلية بضبطهما. وأفادت النيابة بأن عملية كشف هوية المتهمين جاءت بعد إجراءات بحث واستدلال في ملابسات الواقعة وظروفها، ما أسفر عن معرفة سيارة المتهمين. وكان البيدجا قد لقى مصرعه في 2 سبتمبر الجاري، إثر استهداف سيارته من قبل مسلحين في منطقة صياد غربي طرابلس.

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

خفر السواحل يعترض 64 مهاجراً وحبس 9 أشخاص بتهمة الإتجار بالبشر

بعد أيام من غرق قارب قبالة سواحل ليبيا أودى بحياة العشرات، اعترض خفر السواحل قارباً يقل عشرات المهاجرين كانوا بطريقهم إلى أوروبا وأعادهم إلى الشاطئ. وبحسب وحدة خفر السواحل بمدينة سرت شمال، كان القارب يحمل 64 مهاجراً وتم اعتراضه قبالة المدينة، وعقب ذلك أشعل خفر السواحل النار في القارب لمنع إعادة استخدامه من قبل مهربي البشر. وكان قارب قد انقلب في 4 سبتمبر 2024، يحمل 32 مهاجراً من مصر وسوريا قبالة مدينة طبرق شرق ليبيا، مما أسفر عن فقدان 22 شخصاً.

ووفقا لمشروع " المهاجرين المفقودين " التابع للمنظمة الدولية للهجرة، تم الإبلاغ عن مقتل ما لا يقل عن 434 شخصاً وفقدان 611 قبالة ليبيا بين يناير وأغسطس من هذا العام، بينما تم اعتراض أكثر من 14100 مهاجر وإعادتهم إلى الشاطئ.

وفي 14 سبتمبر، أمر مكتب النائب العام بحبس تسعة أشخاص، في نشاطات غير مشروعة مرتبطة بعصابات الإتجار بالبشر. وأوضح مكتب النائب العام في بيان، أن "مكتب المحامي العام لدى محكمة استئناف طرابلس، تولى التحقيق في دلائل ومعلومات من جهاز المخابرات، بشأن وجود تسعة مشتبهين بينهم سبعة ليبيين وفلسطينيين اثنين يتقاضون الأموال من نشاط تنسيق تسليم عائدات تنظيم الهجرة غير المشروعة إلى خارج البلاد". وأضاف البيان، أنه وبعد انتهاء التحقيقات الأولية أمرت السلطة بحبس المتهمين على ذمة التحقيق.

تونس تمدد العمل بقرار إقامة منطقة عازلة على الحدود مع ليبيا والجزائر

أعلن الرئيس التونسي "قيس سعيد"، تمديد المنطقة الحدودية العازلة الرابطة بين تونس وليبيا والجزائر، لمدة سنة إضافية. ويعود القرار إلى سنة 2013، وتم تمديده إلى 29 أغسطس 2025، ويشمل المناطق الحدودية الجنوبية والجنوبية الشرقية والغربية لتونس، بحسب القرار الذي نشر بالجريدة الرسمية للجمهورية التونسية (الرائد الرسمي). وينص القرار على " أن يُمدد إعلان منطقة حدودية عازلة لسنة إضافية ابتداء من 29 أغسطس 2024 "، وذلك طبقًا لقرار جمهوري صدر في 29 أغسطس 2013.

وفي سياق آخر، قدر " المعهد الوطني لرؤساء المؤسسات " بتونس، في تقرير له، الخسائر الاقتصادية المترتبة عن إغلاق معبر رأس جدير بين ليبيا وتونس لعدة أشهر، بـ 180 مليون دينار تونسي (نحو 60 مليون دولار)، بحسب تقرير لوكالة الأنباء الألمانية.

وظل المعبر، الذي يعد شريان الحياة الاقتصادية لمدن الجنوب التونسي القريبة من الحدود الليبية، مغلقاً في الفترة الممتدة بين شهر مارس نهاية يونيو من العام الحالي. لكنه تم فتحه بالكامل بعد توقيع اتفاق أمني بين البلدين، في بداية يوليو الماضي. غير أن الحركة التجارية لم تستعد نسقها كما في السابق.

مجلس الأمن سيجدد تفويض تفتيش السفن قبالة سواحل ليبيا في سبتمبر

أفاد موقع سيكيورتي كونسيل ريبورت، بأن مجلس الأمن سيجدد الشهر الجاري تفويض الدول الأعضاء بتفتيش ومصادرة السفن بأعالي البحار قبالة سواحل ليبيا. وأضاف الموقع أن أعضاء المجلس تلقوا مؤخراً نسخة من تقرير الأمين العام، بشأن تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر في ليبيا، الذي أشار إلى زيادة بنسبة 51% في عبور المهاجرين إلى أوروبا. وقال الموقع الأممي، إن 45% من المهاجرين غادروا من ليبيا، بينما تشير التقديرات إلى أن أكثر من 3000 شخص لقوا حتفهم في المتوسط بين 2022 و2023.

وفي سياق آخر، رفضت تركيا مجدداً السماح لفريق العملية البحرية الأوروبية "إيريني" بتفتيش إحدى سفنها المتجهة إلى ليبيا. وكشفت العملية إيريني، في 9 سبتمبر 2024، أن تركيا رفضت مرة أخرى طلباً لتفتيش السفينة " إم في ماتيلدا إيه "، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2292 للعام 2016، بشأن حظر الأسلحة إلى ليبيا.

وانطلقت العملية الأوروبية إيريني في 31 مارس 2020، عقب مؤتمر برلين الأول حول ليبيا. وتم تفويض العملية، التابعة للقوات البحرية للاتحاد الأوروبي في المتوسط، من قبل الاتحاد الأوروبي، بهدف المساهمة في تنفيذ حظر الأسلحة المفروض على ليبيا وفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي رقم 2292 للعام 2016، و2526 للعام 2020، الملزمين لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك تركيا.

4. التسليح والتدريبات العسكرية

قادة بحريات دول "5+5 دفاع" يجتمعون في طرابلس لبحث الأمن البحري

أقيمت فعاليات الاجتماع الثالث عشر لقادة القوات البحرية لدول مبادرة "5+5 دفاع"، في 10 سبتمبر 2024، بمشاركة جميع الدول الأعضاء، باستثناء موريتانيا التي شاركت عن بعد. وشهد الاجتماع، الذي أقيم تحت رعاية رئاسة أركان القوات البحرية التابعة لقوات الغرب الليبي، نقاشات حول التحديات الأمنية الحالية التي تواجه دول غرب البحر المتوسط، وسبل مواجهتها. وشدد قادة بحريات الدول المشاركة، على أهمية التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات المشتركة، مؤكدين التزامهم بالحفاظ على الأمن البحري في المنطقة.

من جانبه، أشاد رئيس أركان البحرية الليبية لقوات الغرب الليبي " نور الدين البوني "، بالنجاح الذي حققه الاجتماع، مثمناً مشاركة جميع الوفود. وأكد رئيس الأركان العامة لقوات الغرب الليبي "محمد الحداد"، في كلمة له، أهمية الحوار والتضامن والتعاون لتحقيق الأمن البحري في منطقة "5+5 دفاع".

وفي ختام الاجتماع، شدد المشاركون في بيان مشترك على توحيد العمل لتعزيز أنشطة التعاون المتعدد الأطراف لمواجهة التحديات الأمنية. وتم تأسيس مجموعة 5+5 سنة 1990 بروما، وتضم مجموعة دول غرب البحر الأبيض المتوسط (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، مالطا، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال)، وتهتم بمسائل الشراكة الاقتصادية والتنمية والأمن في المنطقة.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الأول من شهر سبتمبر 2024:

- استمراراً للفوضى الأمنية التي تحكم عمل التشكيلات المسلحة، وما يترتب عليها من تكرار للمواجهات العسكرية في المنطقة الغربية، قُتل شخصان وأصيب 3 آخرين خلال الاشتباكات التي شهدتها مدينة الخمس. كما عاد التوتر الأمني إلى مدينة الزاوية، غرب العاصمة طرابلس، عقب اشتباكات بين التشكيلات المسلحة. وفي سياق آخر، أُغتيل عبد الرحمن ميلاد المعروف بالبيدجا، وأعلن مكتب النائب العام حبس آمر فرقة الإسناد الأولى وأحد معاونيه، بتهمة ضلوعهما في الاغتيال احتياطياً على ذمة التحقيق.
- ومن أجل معالجة معضلة التشكيلات المسلحة والفوضى التي تحكم عملها في المنطقة الغربية، واصلت السلطات الأمنية الرسمية عمليات تسلم وتأمين المقار التابعة للدولة في عموم العاصمة طرابلس، وذلك بعد تشكيل الدبيبة للجنة عليا للترتيبات الأمنية، برئاسة عماد الطرابلسي، تستهدف إبعاد التشكيلات المسلحة عن تأمين المنشآت. وخلال الأسبوع التالي للقرار، أعلنت اللجنة وضع يدها على عدد من المقار في بلدية طرابلس، لبدء تأمينها بعناصر بديلة للتشكيلات المسلحة. هذه التطورات ليست كافية للقول بأن حل معضلة التشكيلات المسلحة في العاصمة باتت مسألة وقت، فهي أعقد من ذلك، وهذا يحتم متابعة ومراقبة مسار عمل اللجنة الأمنية في الفترة المقبلة، حتى يمكن الحكم على فاعليتها ومدى نجاحها من عدمه في مهامها.
- إقامة فعاليات الاجتماع الثالث عشر لقادة القوات البحرية لدول مبادرة "5+5 دفاع"، في طرابلس، تحت رعاية رئاسة أركان القوات البحرية التابعة لقوات الغرب الليبي، هو ترسيخ للاعتراف الدولي بحكومة الوحدة الوطنية، على الرغم من أن

هناك اعتراف ضمني غربي بأن قوات الشرق هي العماد الأساسي لأي ترتيب مستقبلي لتشكيل الجيش الوطني الليبي الموحد.

- استمرار ظاهرة الجريمة المنظمة، بالأخص الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك حالات القبض على المهاجرين، وإنقاذ حالات أخرى، فضلاً عن الذين يموتون في البحر غرقاً أو الذين يتم فقدانهم في أعماق البحر. وفي سياق أمن الحدود، فإن مجلس الأمن على وشك تجديد تفويض تفتيش السفن قبالة سواحل ليبيا في سبتمبر. كما أعلن الرئيس التونسي تمديد المنطقة الحدودية العازلة الرابطة بين تونس وليبيا والجزائر، لمدة سنة إضافية.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

ليبيا تشارك في ملتقيات اقتصادية في الصين وتركيا وتستعد لآخر في إيطاليا

شارك نائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية وزير الصحة "رمضان أبو جناح"، في افتتاح ملتقى التعاون الاقتصادي التركي العربي الثالث والعشرون " في اسطنبول. وتم خلال هذه الدورة من الملتقى، اختيار ليبيا كضيف شرف، التي يشارك فيها أكثر من 150 شركة متخصصة، وأكثر من 300 خبير في مختلف المجالات الطبية.

وخلال كلمته، أعرب وزير الصحة المكلف عن تطلعه إلى أن ينجح الملتقى في توسيع دائرة التعاون والشراكة وتعزيز الابتكار في المجال الصحي بين الدول المشاركة، بما يسهم في تحسين الخدمات الصحية والارتقاء بجودة الحياة للمواطنين. وسُجل خلال الجلسة الافتتاحية مشاركة أكثر من 700 شخص، بحضور عدد من السفراء والقناصل العرب بتركيا، ورؤساء الغرف التجارية والعربية ورجال أعمال وأطباء ومختصين في قطاع الصحة والسياحة العلاجية.

كما انعقدت الدورة الثامنة لمؤتمر رجال الأعمال الصينيين الأفارقة، بمشاركة رسمية لقطاع الأعمال الليبي. وأعلن الرئيس الصيني " شي جين بينغ "، إجراءات الشراكة الرئيسة لتطوير علاقة الصين بأفريقيا في ثلاث السنوات القادمة، وذلك ضمن منتدى التعاون الصيني-الأفريقي (فوكاك) 2024.

وتعهد الرئيس الصيني، في كلمة افتتاحية، بتمويل مشاريع بقيمة 50 مليار دولار في القارة الأفريقية، على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وبحسب ما نشرت وزارة الاقتصاد

والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية، فقد أوضح الرئيس الصيني، أن تعهد التمويل يتضمن 29.6 مليار دولار، سيتم صرفها من خلال خطوط الائتمان، واستثمارات جديدة بقيمة 10 مليارات دولار. وتتلخص إجراءات الشراكة الرئيسة التي أعلن عنها الرئيس الصيني لتطوير علاقة الصين بأفريقيا في ثلاث السنوات القادمة في التالي:

- التعليم المتبادل بين الحضارات: إنشاء شبكة الصين أفريقيا للمعرفة من أجل التنمية بما في ذلك إنشاء 25 مركزاً بحثياً بين الصين وأفريقيا.
- إجراء الشراكة لرفاهية التجارة: منح الصين إعفاء 100 %من الرسوم الجمركية للدول الأفريقية الأقل نمواً، تصل حتى اليوم 33 دولة أفريقية.
- التعاون في سلاسل الصناعة.
- الاتصال والتكامل: إقامة 30 مشروع بنية تحتية في أفريقيا من قبل الصين.
- التعاون التنموي: تنازل الصين عن القروض الحكومية بين الدول الأفريقية الأقل نمواً والتي لها علاقات دبلوماسية مع الصين بحلول نهاية عام 2024.
- الرعاية الصحية.
- إحياء المناطق الريفية ورفاهية الشعوب.
- تبادل بين الشعوب: توفير الصين 60,000 فرصة تدريبية لأفريقيا مع إعطاء الأولوية لبرنامج تمكين المرأة وتطوير الشباب.
- التنمية الخضراء: قيام الصين بتنفيذ 30 مشروعاً للطاقة النظيفة والتنمية الخضراء، وإنشاء صندوق خاص للسلسلة الصناعية الخضراء بين الصين وأفريقيا.
- الأمن المشترك: تقديم منحة عسكرية قيمتها مليار ايوان صيني لدعم الدول الأفريقية لتعزيز قواتها العسكرية.

يشار إلى أن أهم المشاركين عن قطاع الأعمال الليبي في هذه الدورة تمثل في كل من: محمد الرعيض رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة، رشيد صوان رئيس مجلس أصحاب

الأعمال، نعيم بو عبد الله رئيس اتحاد الصناعات الليبية، وميلاد البريكي رئيس الغرفة الليبية الصينية المشتركة، بالإضافة إلى عدد مهم من رجال الأعمال الليبيين العاملين بالساحة الصينية، ورؤساء الغرف التجارية.

وبمشاركة العديد من الشركات التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط وشركات القطاع الخاص الرائدة في البلدين، تستضيف إيطاليا يوم 23 سبتمبر المقبل النسخة الثانية من "قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد". وأفادت وكالة نوفا الإيطالية، بأن القمة ستناقش آفاق التنقيب والتطوير، مع تحديد دور ليبيا في مشهد الطاقة العالمي، واستكشاف إمكانيات الشراكة والاستثمار في قطاعات توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها، مع إيلاء اهتمام خاص لزيادة إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة والتعاون مع أوروبا.

وأضافت الوكالة أن هذه القمة ستعود إلى طرابلس عام 2025 في نسختها الثالثة، لتجمع المستثمرين العالميين ومطوري المشاريع والممولين مع أصحاب المصلحة المحليين في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الليبي. وتعد إيطاليا المستورد الأكبر للنفط الليبي طيلة سنوات، حيث استوردت خلال عام 2024 حوالي 14.5 مليون طن من النفط الليبي في الربع الأول من هذا العام، وفقا لتقرير وكالة نوفا. يذكر أن النسخة الأولى من قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد أقيمت في العاصمة طرابلس 2021.

وفي 8 سبتمبر، عقدت اللجنة التحضيرية للمنتدى الاقتصادي الليبي الإيطالي، اجتماعها الثالث، في ديوان مجلس الوزراء بطرابلس، بحضور اللجنة الفنية المشكلة لمناقشة النشاطات المقترحة، وتم تحديد 29 أكتوبر موعداً رسمياً لانطلاق أعمال المنتدى في العاصمة طرابلس. وبحسب ما نشرت حكومة الوحدة الوطنية على صفحتها في فيسبوك، سترتكز أعمال المنتدى الليبي الإيطالي في هذه الدورة على مجالات إنتاج زيت الزيتون والصيد البحري والتعدين، والصناعات النفطية المتوسطة والتدريب الفني والبحث العلمي.

مذكرة تفاهم ليبية لتنفيذ مشروع طريق مع مصر وتشاد

وقع مدير صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا "بلقاسم حفتر"، مذكرة تفاهم مع شركة المقاولون العرب، لتنفيذ مشروع طريق حيوي يربط بين مصر وليبيا وتشاد. وأوضح الصندوق في بيان، أن المشروع يهدف إلى ربط ليبيا بدول الجوار مصر وتشاد، عبر شبكة طرق حديثة تمتد لمسافة 393 كيلومترا داخل الأراضي الليبية، ابتداء من منطقة العوينات على الحدود المصرية وحتى الحدود التشادية. وأضاف أنه من المتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع قريباً، وفقاً لأعلى المعايير العالمية، وسيعمل على تحسين حركة التجارة والنقل بين الدول الثلاث، وتسهيل تنقل المواطنين والبضائع، وتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين دول المنطقة.

2. المؤسسة الوطنية للنفط

مع تواصل إغلاق الموانئ.. استمرار تراجع صادرات النفط الليبية

أعلنت وكالة بلوم بيرغ الأمريكية، استمرار انخفاض صادرات النفط الخام الليبية مع استمرار إغلاق الموانئ النفطية. وكشفت بلوم بيرغ في تقرير، أن الصادرات انخفضت إلى معدل شحنة واحدة تقريبا كل يومين أو ثلاثة أيام خلال الأسبوع الماضي، مقارنة بناقلة كل يوم أو يومين في بداية الشهر.

وصدرت ليبيا 314 ألف برميل يومياً من النفط الخام خلال الأسبوع الماضي، بانخفاض من 468 ألف برميل يوميا خلال الأيام الخمسة الأولى من الشهر، كما تظهر بيانات تتبع الناقلات.

وخلال الفترة الأخيرة، تم تحميل ثلاث ناقلات فقط عبر موانئ البلاد مقارنة بأربع في بداية الشهر، وفقا للمصدر ذاته.

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط، إن مسؤولين في الإدارة الأميركية أكدوا دعم واشنطن حماية المؤسسة من التدخلات والضغوط التي تواجهها لضمان استقرار إمدادات الطاقة العالمية، بالتزامن مع خفض إنتاج النفط الليبي وأزمة البنك المركزي. جاء ذلك خلال سلسلة اجتماعات أجراها رئيس المؤسسة "فرحات بن قدارة"، في العاصمة الأميركية واشنطن مع عدد من المسؤولين في الإدارة الأميركية، وفق بيان للمؤسسة، في 14 سبتمبر 2024.

وبحسب البيان، شملت تلك الاجتماعات لقاء في البيت الأبيض مع مستشار الرئيس الأميركي الخاص "عاموس هوكشتاين"، وفي وزارة الخارجية مع مساعد وزير الخارجية الأميركي "جوشوا هاريس"، وفي مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع القائم بأعمال نائب المدير المساعد لمكتب الوكالة في الشرق الأوسط "سيبيل سيغل"، إضافة إلى عدة لقاءات أخرى. وخلال هذه الاجتماعات، أكد المسؤولون الأميركيون وفق البيان الليبي، دعمهم الكامل للمؤسسة الوطنية للنفط في جهودها للحفاظ على استقلاليتها وحيادتيها، خاصةً في ظل التحديات والضغوط التي تواجهها.

وفي 26 أغسطس الماضي، أعلنت الحكومة الليبية المكلفة من مجلس النواب حالة " القوة القاهرة " على قطاع النفط بالكامل، وتوقف الإنتاج والتصدير من الحقول والموانئ النفطية، رداً على "اقتحام لجنة تسليم واستلام مكلفة من المجلس الرئاسي لمقر البنك المركزي في طرابلس، لتمكين إدارة جديدة للبنك بدلا من المحافظ الصديق الكبير". وبدأت أزمة البنك المركزي في ليبيا التي يشكل النفط 90% من ميزانيتها العامة، منذ منتصف أغسطس الماضي، بعد إصدار المجلس الرئاسي قرارا يقضي بعزل الصديق الكبير وتعيين

"محمد الشكري" مكانه، وهو إجراء رفضه مجلسا النواب والأعلى للدولة لصدوره "من جهة غير مختصة"، في النظر بالمناصب السيادية.

وزير الطاقة التركي: أنقرة مهتمة بعرض ليبي للتنقيب البحري

قال وزير الطاقة التركي " ألب أرسلان بيرقدار "، إن بلاده مهتمة بعرض من طرابلس للتنقيب عن الطاقة قبالة سواحل ليبيا. وأضاف في تصريح لوكالة الأناضول: "عرضت ليبيا علينا العمل بسفننا الخاصة بالمسح الزلزالي قبالة سواحلها، بصراحة، نحن متحمسون لهذا. لذا يمكننا أن نذهب إلى قبالة السواحل الليبية لإجراء أعمال المسح الزلزالي". وقال بيرقدار: "إن تركيا مهتمة أيضا بمشاريع أخرى في ليبيا وتبحث عن المشروع والشريك المناسبين".

يُذكر أنه في عام 2020 أبرمت أنقرة مع طرابلس اتفاقية لترسيم الحدود البحرية، والتي أثارت خلافاً مع مصر واليونان. وفي عام 2022، وقعت أنقرة وطرابلس اتفاقاً مبدئياً بشأن استكشاف الطاقة، وعارضته مصر واليونان أيضا

3. المصرف المركزي

المصرف المركزي يؤكد عودة حالته الطبيعية والبعثة الأممية تسعى لحل الأزمة

أصدر مصرف ليبيا المركزي بياناً، أكد فيه لجميع الأطراف المعنية عودته إلى حالته الطبيعية، وأن جميع الأنظمة قد تم إصلاحها بشكل آمن، وأن عملياته قد استأنفت بكامل طاقتها. وأشار البيان إلى أن المصرف المركزي كمؤسسة وموظفيه أجمع يسعون دائما جاهدين للحفاظ على الحياد السياسي، ويحافظون للبقاء على مسافة متساوية من جميع الأطراف. كما أكد المصرف بشدة، على التزامه بالوفاء بجميع الالتزامات الماضية والحالية والمستقبلية، وفقاً للقوانين والمعايير والممارسات المصرفية المقبولة والمتعارف عليها بشكل عام. ونوه البيان إلى نجاح المحافظ المعين حديثًا وفريق الإدارة التنفيذية الحالي ومجلس الإدارة الجديد، في استعادة جميع جوانب عمليات المصرف بنجاح وأمان، وأكد على تعهدهم بتنفيذ مهمتهم في الالتزام الصارم بالحوكمة السليمة والشفافية والنزاهة المهنية.

وفي بيان آخر، أكد المصرف المركزي، أن الأخبار المتداولة حول توقف مصارف أجنبية عن التعامل معه، هي أخبار مضللة وعارية عن الصحة، وهدفها الإضرار باقتصاد البلاد. وأكد المصرف استمرار التواصل الوثيق مع جميع المصارف المراسلة المعتمدة لديه في الخارج، وأن الإجراءات المتبادلة بينهما تسير بشكل طبيعي، ووفق العمل المتفق علية. وفي ذات السياق، قال مدير إدارة الالتزام بالمصرف "عاصم الحجاجي"، إنهم نجحوا في إعادة الاتصالات مع البنوك والمؤسسات المالية الدولية. وأوضح الحجاجي في تصريحات لوكالة نوفا

الايطالية، أن مصرف ليبيا المركزي يعود إلى مرحلة الاستقرار بفضل عودة جميع الموظفين إلى الخدمة. وأشار الحجاجي إلى أن المؤسسات التي كانت مترددة في السابق في التعاون مع البنوك الليبية، بدأت تنظر الآن إلى القطاع المصرفي الليبي، باعتباره فرصة واعدة للتعاون والشراكة. وأضاف الحجاجي أن إدارة الالتزام بالمصرف ملتزمة بوضع السياسات والإجراءات التي تعزز الشفافية، وتضمن الالتزام بالقوانين المحلية والدولية.

وأعلن ممثلا مجلسي النواب والأعلى للدولة، في مشاورات أزمة المصرف المركزي، التي ترعاها البعثة الأممية، استمرار المشاورات وتوسيعها، على أن تتم وفق سلسلة من الموجهات. وبحسب بيان صادر عن الممثلين، فإن الموجهات تشمل السعي للاتفاق في أقرب الآجال على ترتيبات مؤقتة لفترة محددة، لضمان تسيير أعمال المصرف إلى حين تعيين محافظ ومجلس إدارة جديدين، والعمل على تسمية محافظ جديد للمصرف خلال فترة زمنية محددة، مع إعطاء المحافظ المُعين مهلة عشرة أيام لاختيار أعضاء مجلس الإدارة. وأوضح ممثلا مجلس النواب ومجلس الدولة في ختام البيان، أن استمرار المشاورات سيكون مع بقية أعضاء المجلسين خلال الأيام المقبلة، لإنهاء الأزمة استناداً إلى مقتضيات الاتفاق السياسي والاتفاقات اللاحقة والتشريعات الليبية السارية.

من جانبها أعربت البعثة الأممية عن أسفها لكون الطرفين لم يتوصلا بعد إلى اتفاق نهائي، مفصحةً في الوقت ذاته عن ترحيبها بالتقدم المحرز بشأن المبادئ والمعايير والآجال التي ينبغي أن تنظم الفترة الانتقالية المؤدية إلى تعيين محافظ ومجلس إدارة جديدين للمصرف المركزي. وشددت البعثة على جميع الأطراف بتحمل مسؤوليتها عن معالجة هذه الأزمة على وجه السرعة، كون استمرارها ينطوي على مخاطر جسيمة على رفاه الليبيين وعلى علاقات ليبيا مع شركائها الدوليين.

كما دعت البعثة الأطراف الليبية إلى إعطاء الأولوية لمصلحة ليبيا العليا، وإخراج المصرف المركزي من دائرة الصراعات السياسية. وجددت البعثة التأكيد على أن القرارات الأحادية

التي اتخذها جميع الأطراف من شأنها تقويض الثقة بين الأطراف السياسية والأمنية وتكرس الانقسامات المؤسسية.

وقد أكدت سفارات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، في بيان مشترك صدر في 8 سبتمبر الماضي، في أعقاب مشاورات جرت بينها في تونس، دعمها الكامل لجهود القائمة بأعمال المبعوث الأممي في ليبيا "ستيفاني خوري"، لجمع الأطراف الليبية من أجل حل أزمة المصرف المركزي.

وحث البيان الأطراف الليبية على التوصل بسرعة إلى التسويات اللازمة، للبدء في استعادة سلامة واستقرار مؤسسات المصرف ومكانته لدى المجتمع المالي الدولي، محذراً من أن الاستقرار الاقتصادي والمالي لليبيا على المحك. وشدد البيان الثلاثي على ضرورة أن تتجنب جميع الأطراف المزيد من الإجراءات أحادية الجانب التي قد تؤدي إلى تقويض استقرار ليبيا، وأن تتخذ بدلا من ذلك خطوات ذات مغزى لتهدئة الموقف.

كما كشفت وكالة بلوم بيرغ الأمريكية، عن تقارب ملحوظ بين مصر وتركيا لحل أزمة المصرف المركزي، حيث تضغطان على الحكومتين المتنافستين في ليبيا للتوصل إلى اتفاق، من شأنه أن يساعد في إنهاء الحصار النفطي، وفقًا لمسؤولين ودبلوماسيين يتابعون القضية، والذين طلبوا عدم الكشف عن هويتهم. وأوضحت للوكالة أن تركيا أجرت محادثات مع خليفة حفتر "عدوها القديم"، بشأن أزمة من يدير مصرف ليبيا المركزي.

المصرف المركزي: 2.7 مليار دولار عجزاً في النقد الأجنبي حتى أغسطس

كشف مصرف ليبيا المركزي، في تقرير له في 13 سبتمبر 2024، أن العجز في النقد الأجنبي منذ بداية العام 2024 حتى نهاية أغسطس الماضي، وصل إلى 2.7 مليار دولار، حيث بلغ إجمالي استخدامات النقد الأجنبي 16.2 مليار دولار، في حين بلغت الإيرادات نحو 13.5 مليار دولار، منها 1.8 مليار دولار إتاوات نفطية.

فيما حققت الميزانية من حيث الإيرادات والنفقات فائضاً ماليا بنحو 7.1 مليارات دينار (نحو 1.5 مليار دولار)، حيث بلغت الإيرادات نحو 66.7 مليار دينار فيما بلغت النفقات 59.6 مليار دينار. ونشر المصرف المركزي المكلف من المجلس الرئاسي، تقريره الشهري للإيرادات والإنفاق حتى نهاية أغسطس 2024. حيث بلغ إجمالي الإيرادات 66.7 مليار دينار ليبي (نحو 13.9 مليار دولار)، شكلت الإيرادات النفطية الجزء الأكبر منها، إذ بلغت 56.3 مليار دينار. كما سجلت الإتاوات النفطية 8.9 مليارات دينار، في حين بلغت إيرادات الضرائب 471 مليون دينار، وإيرادات الجمارك 128.8 مليون دينار.

وفي ما يتعلق بالإنفاق العام، فقد بلغ إجمالي النفقات 59.5 مليار دينار (نحو 12.4 مليار دولار)، خُصصت 39.9 مليار دينار للرواتب. أما النفقات التشغيلية التي تعنى بالبند الثاني، فقد بلغت 5.3 مليارات دينار. وقد بلغت النفقات التنموية التي تشكل البند الثالث 4.7 مليارات دينار، شملت 319 مليون دينار للإنفاق التنموي و1.9 مليار دينار للمؤسسة الوطنية للنفط و2.5 مليار دينار للشرطة العامة للكهرباء. كما سجل البند الرابع المتعلق بالدعم 9.6 مليارات دينار.

كما سلط التقرير الضوء على الإيرادات المحصلة من الرسم المفروض على مبيعات النقد الأجنبي التي بلغت 15.1 مليار دينار. وأوضح المصرف أن الأرباح الخاصة به لم يُفصح عنها ضمن هذا البيان، نظرًا لعدم اعتماد آلية شفافة من الإدارة السابقة. وأكد أن العمل جارٍ للتحقق من هذه الأرباح والإفصاح عنها في بيان قادم. وفي ما يتعلق بأداء السوق المحلية، شهدت إيرادات المشتقات النفطية انخفاضًا مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث جرى توريد مبلغ 31.6 مليون دينار فقط. وأضاف التقرير أن إجمالي عدد الصكوك المقبولة عبر نظام المقاصة الإلكترونية بلغ 229 ألفاً و533 صكًا بقيمة إجمالية حوالي 17.7 مليار دينار.

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الأول من شهر سبتمبر 2024:

- شهدت هذه الفترة حراكاً ليبياً نشطاً، في عدد من الملتقيات الاقتصادية فضلاً عن الاستعداد لملتقيات أخرى، كملتقى التعاون الاقتصادي التركي العربي الثالث والعشرون في اسطنبول، والدورة الثامنة لمؤتمر رجال الأعمال الصينيين الأفارقة، بمشاركة رسمية لقطاع الأعمال الليبي، ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي، وتستضيف إيطاليا في 23 سبتمبر المقبل النسخة الثانية من "قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد"، كما عقدت اللجنة التحضيرية للمنتدى الاقتصادي الليبي الإيطالي اجتماعها الثالث، في بطرابلس، وتم تحديد 29 أكتوبر موعداً رسمياً لانطلاق أعمال المنتدى في العاصمة طرابلس.
- مع تواصل إغلاق الموانئ النفطية.. استمرار تراجع صادرات النفط الليبية، حيث انخفضت صادرات النفط الخام إلى معدل شحنة واحدة تقريبا كل يومين أو ثلاثة أيام خلال الأسبوع الماضي، مقارنة بناقلة كل يوم أو يومين في بداية الشهر. وصدرت ليبيا 314 ألف برميل يومياً من النفط الخام خلال الأسبوع الماضي، بانخفاض من 468 ألف برميل يومياً خلال الأيام الخمسة الأولى من الشهر. تراجع

الصادرات النفطية هو نتيجة لأزمة الصراع على منصب محافظ المصرف المركزي، والتي لم يتوصل الفرقاء الليبيين بدعم من البعثة الأممية لحل لها، على الرغم من أن المصرف المركزي أصدر بياناً، أكد فيه عودته إلى حالته الطبيعية، وأن جميع الأنظمة قد تم إصلاحها بشكل آمن، وأن عملياته قد استأنفت بكامل طاقتها. هذه الأزمة المركبة "المصرف المركزي والقطاع النفطي" هي تلخيص لأزمات الدولة الليبية، سواء لمعضلة الاعتماد الكبير والحاسم على النفط كمصدر أساسي كمصدر للدخل دون إحداث تنوع حقيقي في الاقتصاد، هو أولا ما يحفز الأطراف الليبية لاستخدام هذا الملف كورقة ضغط في إدارة صراعاتها السياسية، وثانياً يرتب تداعيات كارثية على الاقتصاد الوطني وحياة المواطنين في حال حدث اضطراب في هذا الملف. كما أن الأزمة تعبير عن معضلة الانقسام السياسي في البلاد، واتخاذها طابعاً مؤسساتياً، سواء لكونها أزمة مؤسسات، حيث تتصارع على فرض إرادتها ورؤيتها في إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية، أو كمأسسة للأزمة، للتحول معها الأزمة لتكون المؤسسة الحقيقية في البلاد.

- كالعادة، كشف مصرف ليبيا المركزي، عن وجود عجز في النقد الأجنبي منذ بداية العام 2024 حتى نهاية أغسطس الماضي، وصل إلى 2.7 مليار دولار، حيث بلغ إجمالي استخدامات النقد الأجنبي 16.2 مليار دولار، في حين بلغت الإيرادات نحو 13.5 مليار دولار. في المقابل، حققت الميزانية من حيث الإيرادات والنفقات فائضاً مالياً بنحو 7.1 مليار دينار (نحو 1.5 مليار دولار)، حيث بلغت الإيرادات نحو 66.7 مليار دينار فيما بلغت النفقات 59.6 مليار دينار.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات

السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

سبها.. وفاة شخصين وإصابة 33 آخرين نتيجة الأمطار الغزيرة واستنفار الحكومتين

أعلن مركز سبها الطبي، عن وفاة شخصين نتيجة الأمطار الغزيرة التي هطلت على المدينة في 14 سبتمبر 2024، وتسببت بسيول وفيضانات وانقطاع الكهرباء عن المدينة، موضحاً أن أحدهما تعرض لصعقة كهربائية نتيجة ملامسته لأسلاك مكشوفة.

وأضاف المركز أنهم سجلوا 33 حالة إصابة خفيفة وإصابة واحدة خطيرة، مشيراً إلى أن الأمطار تسببت في انهيار عدة منازل وتضرر عدد آخر.

ونتيجة تضرر بعض المساكن، طلب المجلس البلدي سبها، من جميع المتضررين والفرق العاملة في الاستجابة وإخراج العالقين، التوجه لمدرسة الوحدة بمحلة الجديد، والتي حددها المجلس مقراً لإيواء العائلات المتضررة إلى حين انتهاء هطول الأمطار. كما طالب المجلس سكان البلدية بعدم الخروج من منازلهم إلا للضرورة؛ لتجنب المخاطر المرتبطة بالأمطار الغزيرة والرياح.

ووجه رئيس الحكومة الليبية المكلفة من مجلس النواب "أسامة حماد"، تعليمات عاجلة إلى " وزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة الموارد المائية ووزارة الكهرباء والجهات المختصة للتعامل بسرعة التعامل مع الأزمة التي تمر بها مدينة سبها وضواحيها، جراء ازدياد هطول

الأمطار التي تسببت في سيول وفيضانات وانقطاع الكهرباء على المدينة وسقوط عدد من الضحايا بين وفيات وإصابات ". وناشدت الحكومة المواطنين للاستجابة للتحذيرات التي سبق وأن تم الإعلان عنها، وتوخي الحذر عند التنقل بين المدن والمناطق في الجنوب، وخاصةً المحاذية للأودية ومناطق جريان السيول.

وخاطب رئيس الفريق الحكومي للطوارئ والاستجابة السريعة وزير الحكم المحلي بحكومة الوحدة الوطنية "بدر الدين التومي"، عددا من الأجهزة والمؤسسات العامة بتنفيذ تعليمات رئيس الحكومة "عبد الحميد الدبيبة"، القاضية بتسخير الإمكانيات اللازمة لمجابهة تقلبات الأحوال الجوية بالمنطقة الجنوبية.

ووجه التومي رسائل رسمية إلى الشركة العامة للكهرباء والشركة العامة للمياه والصرف الصحي ومركز طب الطوارئ والدعم، وأجهزة الحرس البلدي والإصحاح البيئي والإسعاف والطوارئ، للعمل بشكل عاجل، لتقديم كافة المساعدات اللازمة لأهل الجنوب، كل حسب تخصصه.

عام على كارثة درنة.. التعافي مازال بعيداً وشفافية الإعمار غائبة

صادف 11 سبتمبر 2024، الذكرى الأولى لفاجعة درنة، حين اجتاحت العاصفة دانيال عدداً من مدن الجبل الأخضر، محملة بأمطار غزيرة ورياح عنيفة. أدت العاصفة إلى انهيار سدي درنة مما تسبب في إطلاق موجة مدمرة اجتاحت وسط المدينة، مسفرة عن مقتل آلاف الأشخاص وتدمير واسع النطاق.

وبحسب تقارير الأمم المتحدة، فقد تجاوز عدد القتلى الذين تم توثيقهم 5,923 شخصاً، في حين يقدر سكان المدينة أن العدد أكبر من ذلك بكثير. وبحسب الأمم المتحدة فإن 4,862 شخصاً على الأقل باتوا بلا مأوى، بعد انهيار منازلهم بشكل كامل. وتشير تقديرات مكتب

الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، إلى أن ما يقارب 250,000 شخص بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية، بما في ذلك مأوى ورعاية صحية ومياه وغذاء وتعليم.

ووجهت منظمات محلية ودولية وسكان المدينة أصابع الاتهام إلى السلطات الليبية في الشرق والغرب، لفشلها في تقديم الدعم اللازم لضحايا الكارثة، وتركهم يواجهون مصيرهم بعد دمار منازلهم وحياتهم، وذلك لعدم تقديم تعويضات كافية لضحايا الكارثة، وتوفير الدعم اللازم لإعادة إعمار المدينة. وانتقدت تقارير دولية لعدد من الصحف من بينها (راديو فرنسا الدولي، ووكالة فرنسا برس، وقناة الحرة الأمريكية) أعمال الإعمار في درنة، كونها تسير دون شفافية ولا تخضع لجهات رقابية، وعنونت قناة الحرة تقريرها "الكارثة التي تحولت منجماً للذهب في ليبيا " في إشارة إلى استغلال القائمين بإعادة إعمار درنة الحدث للتربح.

وقال تقرير راديو فرنسا الدولي، إن صندوق التنمية وإعادة الإعمار، التابع لبلقاسم حفتر بات السلاح السياسي الرئيسي لسلطات شرق ليبيا، مشيراً إلى أن طريقة عمله غامضة وتثير العديد من التساؤلات، بما في ذلك عدم الشفافية في مصادر الحصول على الأموال.

وأصدرت محكمة جنايات درنة في أواخر يوليو الماضي، أحكاماً بالسجن على 12 مسؤولاً ليبياً، تتراوح مدتها بين 5 و27 عاماً، إضافة إلى غرامات مالية، لدورهم في انهيار السدين. ولكن هذه الأحكام لم تشمل كبار المسؤولين في قوات حفتر، المسؤولين بإصدار أوامر مشكوك فيها حالت دون وصول المساعدة لضحايا الفيضانات بحسب "هيومن رايتس ووتش"، التي أضافت لم تكن هناك مساءلة عن الأوامر التي منعت الناس من مغادرة منازلهم عندما ضربت العاصفة وأثناء الفيضانات. وأدت هذه الفجوات في العدالة إلى دعوات من منظمات حقوق الإنسان، ومنها هيومن رايتس ووتش، لإجراء تحقيق دولي مستقل في كارثة درنة، بهدف كشف الحقيقة وتحقيق العدالة للضحايا.

ومع مرور عام على هذه الكارثة، تبقى ذكرياتها حية في ذاكرة سكان درنة، الذين لا يزالون يواجهون تحديات في سبيل إعادة بناء حياتهم، وإعادة الإعمار لمدينتهم.

وفي سياق آخر تطورات ملف درنة، قال رئيس الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين " كمال السيوي "، في 12 سبتمبر الماضي، إنهم استكملوا 98% من ملفات عينات أسر ضحايا كارثة درنة. وأضاف السيوي أن الهيئة عملت على ملف جثامين درنة بالكامل والبالغ 3 آلاف و754 جثماناً، من خلال أخذ العينات وتجهيز تقرير الطب الشرعي عنها وإعادة دفنها. ووفقاً لرئيس هيئة البحث، فإن عدد ملفات عينات المفقودين وصل إلى 3 آلاف و28 ملفاً، وأنه جرى تحليل نحو ألف و200 عينة حمض نووي لأسر الضحايا التي تعد قاعدة البيانات الرئيسية.

وفي ملف إعادة الإعمار، افتتح رئيس مجلس النواب " عقيلة صالح " رفقة مدير عام صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا " بلقاسم حفتر "، عدداً من المشاريع الخدمية التي نفذها وأشرف عليها الصندوق في مدينة درنة، ومنها إعادة افتتاح مسجد الصحابة ومجمع عيادات محمود الهريش.

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

خوري تواصل لقاءاتها مع الفاعلين المحليين والإقليميين لحل الأزمة الليبية

بحث النائب بالمجلس الرئاسي "عبد الله اللافي" مع القائمة بأعمال المبعوث الأممي لدى ليبيا " ستيفاني خوري "، آخر المستجدات السياسية في البلاد، وسبل تحقيق التوافق بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية، من خلال العمل على صياغة مشروع سياسي محكم، يعالج كافة قضايا الخلاف. وتناول

اللقاء، أيضا ملف مصرف ليبيا المركزي، عبر البحث عن صيغة توافقية تشمل جميع الأطراف، وتفضي إلى تجاوز هذه الأزمة بشكل عاجل.

كما التقت خوري برئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، والذي أكد على أهمية التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في دورها لدعم الحوار الوطني وتحقيق الاستقرار الدائم، بما يحفظ استقلالية القرار الليبي وسيادته على المؤسسات الوطنية. وشدد الدبيبة على أهمية مواصلة العمل المشترك لضمان تهيئة الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات، وإنهاء المرحلة الانتقالية، بما يحقق تطلعات الشعب في بناء دولة مستقرة، حسب وصفه.

وعلى المستوى الإقليمي، أبلغ وزير الخارجية التونسي "محمد النفطي" القائمة بأعمال المبعوث الأممي، استعداد بلاده للمساهمة فيما من شأنه أن يدعم الحوار والتوافق وجهود المصالحة، من أجل الوصول الى حل سياسي دائم ليبي ليبي. جاء ذلك خلال لقائهما، لبحث مستجدات الأوضاع في ليبيا، وفق بيان الوزارة. وجدد النفطي التزام تونس بمواصلة دعم جهود الأمم المتحدة في ليبيا وولاية البعثة الأممية.

تواصل جهود السفراء والمسؤولين الأجانب لفك الجمود السياسي الليبي

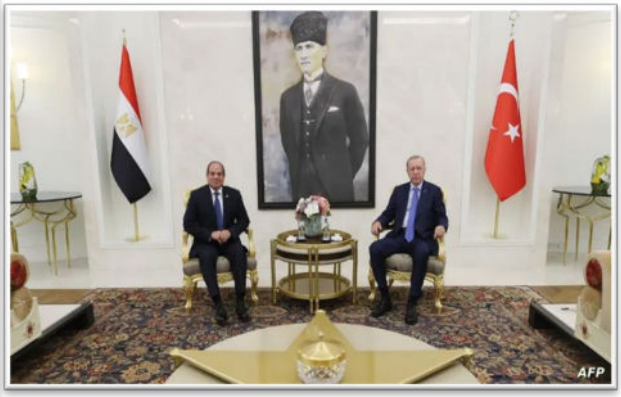

أكد الرئيس المصري " عبد الفتاح السيسي "، أنه تبادل وجهات النظر حول الأزمة الليبية خلال لقائه الرئيس التركي " رجب طيب أردوغان "، في 4 سبتمبر 2024. وقال السيسي: " تبادلنا وجهات النظر حول الأزمة الليبية، واتفقنا على التشاور بين مؤسساتنا لتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا ".

وأضاف: " تم التأكيد على ضرورة طي صفحة تلك الأزمة الممتدة، من خلال عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بالتزامن وخروج القوات الأجنبية غير المشروعة والمرتزقة من البلاد ". وأوضح السيسي، " أنه تم التشديد على ضرورة إنهاء ظاهرة المليشيات المسلحة، حتى يتسنى لليبيا إنهاء مظاهر الانقسام وتحقيق الأمن والاستقرار".

كما أكد وزير الخارجية المصري " بدر عبد العاطي "، خلال لقائه مع نظيره التونسي " محمد علي النفطي"، حرص القاهرة على التنسيق مع دولة تونس فيما يخص القضايا الاقليمية، خاصةً فيما يتعلق بالملف الليبي. وأكد وزير الخارجية المصري، خلال اللقاء الذي عقد على هامش مشاركتهما في أعمال اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، رغبة بلاده في التنسيق مع تونس في الملف الليبي، باعتبار أن مصر وتونس دولتي جوار مباشر، إلى جانب ملف مكافحة الهجرة غير الشرعية.

وفي سياق آخر، أجرى المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا "ريتشارد نورلاند"، مباحثات في العاصمة التركية أنقرة، حول تطورات الأوضاع السياسية في ليبيا. وبحث نورلاند مع نائب وزير الخارجية التركي " برهان الدين دوران "، دعم المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة في ليبيا، وفي مقدمتها أزمة مصرف ليبيا المركزي.

واستمراراً لانخراط تركيا في الملف الليبي، بحث النائبان بالمجلس الرئاسي " عبد الله اللافي " و" موسى الكوني "، في 5 سبتمبر، مع رئيس جهاز المخابرات التركية " إبراهيم قالن "، التطورات السياسية الأخيرة في ليبيا، وسبل تعزيز الاستقرار، ودفع العملية السياسية إلى الأمام. وتركز اللقاء الذي عُقد بمقر المجلس في طرابلس، على ضرورة التوصل إلى حلول توافقية بين الأطراف الليبية، من خلال حوار وطني شامل، بما يضمن الحفاظ على وحدة البلاد واستقرارها.

أما عن دور السفراء، فقد استقبل رئيس مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات " عماد السايح " السفير التونسي لدى ليبيا " الأسعد العجيلي "، بديوان المفوضية في طرابلس.

وبحث الجانبان خلال اللقاء سبل دعم العملية الانتخابية في ليبيا، ومستوى جاهزية المفوضية لتنفيذ الانتخابات القادمة.

كما استقبل السايح السفيرة الكندية لدى ليبيا " إيزابيل سافارد ". وبحث اللقاء آخر مستجدات مسار العملية الانتخابية عامة، وانتخابات المجالس البلدية خاصةً، ومستوى جاهزية المفوضية للإيفاء بمسؤولياتها لإنجاز الاستحقاقات القادمة. وأكدت السفيرة تجديد دعم حكومة بلادها لجهود استكمال الاستحقاقات الانتخابية القادمة في ليبيا.

وبجانب لقاءها بالسايح، التقت السفيرة الكندية وزير الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور". وبحث اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات، وتعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة. كما ناقش اللقاء مستجدات الأوضاع على الساحة الليبية، ودعم الجهود المحلية والدولية في جهود الاستقرار في البلاد. كما التقت السفيرة الكندية رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة". وناقش اللقاء سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، والتعاون في مجالات مختلفة، والتباحث حول مستجدات الأوضاع على الساحة الليبية.

وأخيراً، التقى رئيس مجلس النواب المستشار " عقيلة صالح " السفير الروسي لدى ليبيا "حيدر رشيد أغانين". وتناول اللقاء الأزمة الراهنة بمصرف ليبيا المركزي وسبل معالجتها، كما تناول اللقاء العملية السياسية في ليبيا بشكل عام، وسُبل الدفع بها بما يفضي إلى إنهاء الأزمة بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الأول من شهر سبتمبر 2024:

- ليس هناك جديد على مستويين، الأول اللقاءات التي تعقدها ستيفاني خوري، للتقريب بين الفرقاء الليبيين، وقد التقت هذه الفترة بالدبيبة وعبد الله اللافي، بالإضافة لوزير الخارجية التونسي. المستوى الثاني جهود السفراء

الأجانب لدى ليبيا للمساهمة في فك الجمود السياسي الليبي، وشملت هذه الفترة جهود سفراء تونس وروسيا وكندا، بالإضافة لوزيري خارجية تونس ومصر ونائب وزير الخارجية التركي ورئيس المخابرات التركي، والأهم لقاء الرئيسين المصري والتركي، وأخيراً المبعوث الأمريكي الخاص.

- يلاحظ في هذه الفترة انخراط أكبر للدور التركي في حل الأزمة الليبية، حيث برزت من خلال رئيس الجمهورية مروراً برئيس مخابراتها وانتهاء بنائب وزير خارجيتها. وعلى ما يبدو أن هذه الكثافة من الحضور التركي مرتبطة بأزمة محافظ المصرف المركزي الليبي، خاصةً وأن المحافظ السابق فر إلى تركيا.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

الباعور يجري لقاءات على هامش منتدى التعاون بالصين

شارك وزير الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور"، في فعاليات اجتماع المؤتمر الوزاري التاسع لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي المنعقد في الصين، في 4 سبتمبر 2024. وحضر الباعور الاجتماع الوزاري للمنتدى رفقة وزير الاقتصاد والتجارة "محمد الحويج"، وبدأت فعاليات الاجتماع برئاسة مشتركة بين وزير الخارجية الصيني ووزير الخارجية السنغالي، حيث جرى مناقشة أجندة العمل المستقبلية،

واعتماد خطط العمل المطروحة والتي تركز على عدة مجالات في الاقتصاد والتجارة وتعزيز التشاور السياسي.

وعلى هامش المنتدى، التقى الباعور مع نظيره وزير خارجية سيراليون "كابا موسى الحاجي"، وتناول اللقاء سبل تعزيز التعاون الثنائي والتنسيق والتشاور السياسي بين البلدين، وفي ظل ترأس دولة سيراليون اجتماع مجلس الأمن القادم بصفة عضو غير دائم. وأكد الجانبان على دعم الجهود الدولية الرامية لتعزيز الاستقرار، والتأكيد على التزام الأطراف بالاتفاقيات الليبية التي تمت تحت رعاية الأمم المتحدة، واحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمتعلقة بوقف إطلاق النار.

كما التقى الباعور مع وزير خارجية إثيوبيا "تاي اتسقي سيلاسي"، حيث استعرض الجانبان العلاقات بين البلدين وآفاق تعزيز التعاون وسبل تطويرهما، كما تم استعراض تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية، وسبل تجاوز التحديات التي تشهدها القضايا الأفريقية ذات الاهتمام المشترك.

وأيضاً التقى الباعور مع وزير خارجية السودان "حسين عوض"، وتناول اللقاء علاقات التعاون الثنائي المشترك. كما أكد الجانبان على أهمية مواصلة التنسيق والتشاور في المحافل الإقليمية والدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك. كما التقى الباعور وزير خارجية أوغندا "جيجي أودونجو"، حيث تبادلا وجهات النظر حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، ودور الإتحاد الأفريقي في دعم العملية السياسية في ليبيا. وأجرى الباعور محادثات مع وزراء خارجية تونس والجزائر والكونغو. وتم خلال الاجتماع التشاور حول مستجدات الأوضاع على الصعيدين الإقليمي والقاري.

وأخيراً، أجرى الطاهر الباعور مباحثات مع الأمين العام لاتحاد المغرب العربي "طارق بن سالم". وأكد الطرفان خلال اللقاء، على تعزيز التعاون بين الدول المغاربية، وأهمية تفعيل هياكل الاتحاد لخدمة شعوب المنطقة، وذلك لتعزيز التنسيق والتشاور في القضايا ذات

الاهتمام بما يخدم المصالح المشتركة. يُذكر أن آخر قمة عُقِدت على مستوى قادة دول المغرب العربي كانت عام 1994 في تونس، بسبب ما واجهه اتحاد المغرب العربي، منذ تأسيسه من عراقيل لتفعيل هياكله وتحقيق الوحدة المغاربية.

يُشار إلى أن اتحاد المغرب العربي هو منظمة إقليمية تأسس عام 1989، بمدينة مراكش في المملكة المغربية، ويتألف من 5 دول تقع بالجزء الغربي من العالم العربي وهي: الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا.

المنفي يُجري مباحثات مع الرئيس الصيني على هامش منتدى التعاون بالصين

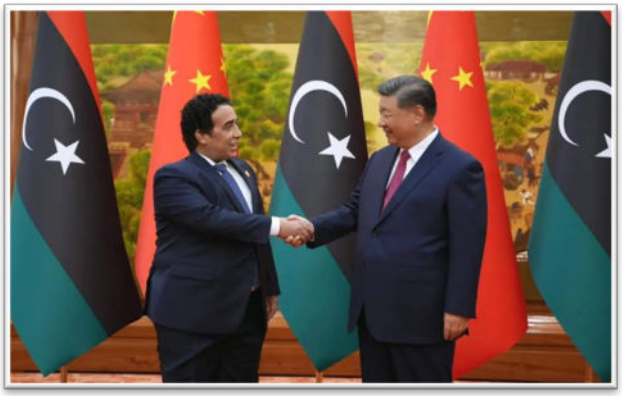

أجرى رئيس المجلس الرئاسي " محمد المنفي "، مباحثات ثنائية مع نظيره رئيس جمهورية الصين الشعبية "شي جين بينغ"، في 4 سبتمبر 2024، وذلك على هامش منتدى التعاون الصيني الأفريقي. وتركز اللقاء على استعراض مسار العلاقات الثنائية بين البلدين وسُبل تعزيزها وتطويرها، مع التأكيد على أهمية بناء شراكة استراتيجية تخدم مصالح الجانبين. كما تناول الجانبان أهمية تفعيل اللجنة المشتركة الليبية - الصينية، والاتفاق على عودة الشركات الصينية إلى ليبيا وفق آلية يتم التوافق عليها عبر اللجنة.

وأشار الرئيس الصيني إلى تطلع بلاده لإقامة شراكة استراتيجية شاملة مع ليبيا، تعزز التعاون في جميع المجالات الحيوية. كما أكد الرئيس الصيني خلال اللقاء، استعداد بلاده لتقديم كافة أشكال الدعم والتعاون مع ليبيا في مختلف المجالات خلال الفترة القادمة، مشدداً على وقوف الصين إلى جانب الشعب الليبي والمجلس الرئاسي في الحفاظ على سيادة ليبيا ووحدتها، كما دعا إلى إيقاف كافة التدخلات السلبية في الشأن الليبي.

2. السياسات والقرارات

تدشين مبنى السفارة الليبية الجديد في أديس أبابا

أقيم في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، حفل تدشين مبنى السفارة الليبية الجديد، بحضور وزير الإسكان والتعمير بحكومة الوحدة الوطنية " أبوبكر الغاوي " وسفير ليبيا لدى إثيوبيا " محمد آدم لينو ". كما شهد الحفل حضور وكيل وزارة الإسكان والتعمير لشؤون المناطق المتضررة " عبد المولى اعظومة " وعميد بلدية طرابلس المركز " إبراهيم الخليفي "، إلى جانب عدد من المسؤولين الإثيوبيين، بما في ذلك مدير إدارة المراسم بوزارة الخارجية الإثيوبية ومدير إدارة الشؤون الأفريقية بوزارة الخارجية ومدير إدارة الخارجية في الوزارة.

وأفادت وزارة الإسكان والتعمير بأن هذا الإجراء يأتي في إطار توجيهات رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، بعد زيارته إلى لعاصمة الإثيوبية في أبريل الماضي، حيث أكد الدبيبة خلال زيارته على أهمية تعزيز التعاون بين ليبيا وإثيوبيا في مختلف المجالات، والتنسيق حول القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الأول من شهر سبتمبر 2024:

- لم يكن هناك حراكاً ليبياً نشطاً على مستوى السياسة الخارجية في هذه الفترة، بالأخص الزيارات الخارجية، إذ اقتصرت على زيارات للمنفي والباعور للصين، لحضور منتدى التعاون الصيني الأفريقي، وعقدهما عدة لقاءات هناك مع عدد من الدول، هذا بالإضافة لزيارة الباعور للقاهرة، للمشاركة في أعمال الاجتماع الوزاري

لجامعة الدول العربية الدورة 162. وبالتالي اقتصرت الزيارات على حكومة الدبيبة ورئيس المجلس الرئاسي المحسوبين على المنطقة الغربية، في غياب لأي زيارات تخص مسؤولي المنطقة الشرقية.

- إن تدشين مبنى السفارة الليبية الجديد في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بحضور تمثيل عن حكومة الوحدة الوطنية، يأتي امتداداً لتوجهات الدبيبة مؤخراً في تعزيز علاقاته مع إثيوبيا، والتي زار عاصمتها في أبريل الماضي. كما شهدت هذه الفترة لقاء للطاهر الباعور بنظيره الإثيوبي على هامش منتدى التعاون الصيني الأفريقي بالصين. وهذه التطورات لها بعدين، الأول رغبة ليبيا في تقوية علاقاتها كدولة أفريقية مع دولة مركزية في هذه القارة والتي تحتضن مقر الاتحاد الأفريقي. البعد الثاني يرتبط برغبة الدبيبة في الضغط على مصر عبر البوابة الإثيوبية، في ظل سعى القاهرة لتشكيل حكومة موحدة جديدة.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

ونيس محمد القذافي.. آخر رؤساء وزراء العهد الملكي

ونيس محمد القذافي، وُلد في بنغازي سنة 1924، وانتسب صبياً لحركة الجهاد ضد الاستعمار الإيطالي. وصدر بحقه حكم غيابي بالإعدام شنقاً، فهرب إلى السودان سنة 1937، وعاد منه سنة 1943 إدارياً مؤهلاً؛ إذ عُرف عنه حسن الإدارة والخلق والأمانة. سكن في خمسينات القرن الماضي مع شقيقته الحاجة غزالة،

أرملة المرحوم عبد الله الفلاح، في منزل متواضع بشارع محمد موسى، وتزوج مرتين، وأنجب ذرية صالحة.

بدأت حياته السياسية مع استقلال ليبيا سنة 1952، ثم عُين سنة 1954 رئيساً للمجلس التنفيذي البرقاوي. ثم تولى وزارة الخارجية في حكومة محمد عثمان الصيد سنة 1960، التي استمرت بعد التعديل الدستوري وإلغاء النظام الفيدرالي، وكُلِف في نهاية هذه الحكومة بوزارة الداخلية أيضا، واستمر يشغلها في حكومة الدكتور محيي الدين فكيني حتى يناير 1964، ثم تولى وزارة التنمية والتخطيط في التعديل الأول لوزارة حسين مازق في أكتوبر 1965، واستمر في منصبه في وزارة عبد القادر البدري حتى سنة 1967، ثم عُيِّن في حكومة عبد الحميد البكوش وزيراً للخارجية.

وفي مطلع سبتمبر 1968، كُلف برئاسة مجلس الوزراء، واستمر في هذا المنصب حتى 31 أغسطس 1969، إذ أطاح الجيش بالنظام الملكي، وقبض على رجالات العهد الملكي. وأصدرت محكمة الشعب أحكامها، فناله منها السجن عامين، ثم أطلق سراحه وعاش في ليبيا حتى وافته المنية بسويسرا في الأول من ديسيمبر 1986، ودفن في مقبرة سيدي عبيد ببنغازي في 4 من الشهر نفسه.

2. مقال العدد

المسكوت عنه بين مصر وتركيا.. سامح راشد

تاريخية بامتياز زيارة رأس السلطة في مصر "عبد الفتّاح السيسي" إلى أنقرة. وليس مرد هذا التوصيف أنها الزيارة الأولى للسيسي منذ توليه حكم مصر رسمياً عام 2014، وإنما لأن العلاقات بين تركيا ومصر غير طبيعية، وشهدت محطات مفصلية وتطورات بالغة

الأهمية في العقد الماضي، إضافة إلى وجود عامل شديد التأثير والحضور في هذه العلاقات حالياً، وهو البعد الشخصي والنفسي.

فإذا لم يكن في التطورات المتلاحقة تهديد مباشر لمصالح (وربما أمن) مصر وتركيا واستقرارهما، لما تقبل كل من رجب طيب أردوغان وعبد الفتاح السيسي التعامل مع الآخر، خصوصاً بعدما تبنى الرئيس أردوغان خطاباً شديد العدائية ضد السيسي شخصياً، بسبب الانقلاب على أول رئيس منتخب في مصر (محمد مرسي) واعتقاله، ثم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في مجزرتي ميداني رابعة العدوية والنهضة. وقد أعلن أردوغان مراراً أنه لن يصافح "قاتلاً".

ورغم أنّ هذا الخطاب تراجع تدريجياً، وتحوّل بمرور الوقت لخطاباً إيجابياً من أردوغان وكبار المسؤولين الأتراك، إلا أن الإيجابية في الخطاب اقتصرت على مصر شعبا ودولة، ولم تشمل المسؤولين في الحكم، لا السيسي ولا غيره. في المقابل، وضعت مصر شروطاً ومطالب محددة لتحسين العلاقات مع أنقرة، لكن الاستياء الشخصي والاحتقان من الخطاب التركي، الرئاسي خصوصاً، كان حاضراً دائماً في خلفية المشهد، وفي الحسابات غير المرئية للقرار المصري.

في الجانب الآخر من هذا البعد الشخصي، فرضت المصالح والتهديدات مقتضياتها على الحسابات المنظورة لدى العقل السياسي لكل من الجانبين، فقد حدث تعارض للمصالح تلاه تناقض للمواقف في ملفي ليبيا والسودان. واتسعت الفجوة بين البلدين لتشمل تنافساً حاداً على موارد الطاقة في مياه شرق المتوسط، وأخذت كل من أنقرة والقاهرة تسعى إلى تغيير موازين القوى الجيوستراتيجية في شرق المتوسط وجنوبه.

المفارقة أن تطورات الأحداث سارت في اتجاهٍ أجبر الدولتين على إعادة حساباتهما ومراجعة المواقف المتقاطعة سلباً في بعض الملفات، فقد ثبت بالتجربة أن أياً من القاهرة أو أنقرة غير قادرة على حسم الموقف في ليبيا وتجيير الواقع المعقد هناك لصالحها. ولم

تنجح أيٌّ منهما في إقصاء الأخرى من المشهد الليبي، والانفراد بتوجيه مساراته السياسية والاقتصادية، فضلاً عن السيطرة على مفاتيح القوة العسكرية والموازين بين المكونات الليبية الداخلية. وفي السودان، كان انقلاب قوات الدعم السريع على الجيش السوداني صادماً لتركيا ومصر، وأربك حساباتهما بشأن هذا البلد، وتقديراتهما المستقبلية بخصوصه. ومن ثم، كشفت مراجعة الدولتين علاقاتهما أن مساحات التوافق بينهما أكبر من مساحات التعارض، لكن تغيير السياسات والتحركات المتبادلة استلزم مفاوضات شاقة بين دوائر القرار في الجانبين. ثم جاء الحدث الأكبر في هذا العقد (وربما في عقود أخرى تالية)، وهو "طوفان الأقصى"، ليطيح المعطيات التقليدية في القضية الفلسطينية، ويعيد تعريف جوهر الصراع وترسيم أدوار أطرافه المباشرة وغير المباشرة وأوزانهما. والنتيجة أن القاهرة وأنقرة أعادتا التفكير في جدوى تحالفاتهما الراهنة، وفي مردوداتها في المدى المتوسط على الأقل، واتّخذتا قراراً نهائياً، ليس باستعادة العلاقات رسمياً فقط، لكن أيضاً بتعزيزها، لتشمل، إلى جانب التنسيقين السياسي والأمني، التعاون العسكري.

لا يعني ذلك كله أن العلاقات المصرية التركية قد تحولت تحالفاً أو صارت تعاونيةً إلى الأبد، ففي مقابل الحسابات العقلانية الرشيدة بمعايير المصالح والتهديدات، لا يزال البعد الشخصي/ النفسي قائماً على حاله من البغض المتبادل والاحتقان المتراكم. وهذا هو المسكوت عنه رغم تأثيره الطاغي في البلدين، خصوصاً من شخصيتين تتسم كل منهما بالعناد والكبر والنرجسية. وهذا هو العامل الوحيد الذي يخشى منه على المستقبل الإيجابي المُنتظر والمأمول للعلاقات بين أكبر دولتين في الشرق الأوسط.

المركز الليبي لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd